مجلة العلوم الإدارية والمالية

المجلد: 07/ العدد: 01 (2023)، ص 43 - 65

دور التمويل الرقمي في تعزيز التنمية الاقتصادية
دراسة حالة المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2010ـ 2020)

The role of digital finance in promoting economic development Saudi Arabia Case Study (2010-2020)

دحمان نوال [1]، دوفي قرمية [2] *

[1] المركز الجامعي ميلة (الجزائر)، mila.dzn.dahmane@centre-univ-

[2] المركز الجامعي ميلة (الجزائر)، g.douffi@centre-univ-mila.dz

تاريخ الاستلام: 2023/04/16 تاريخ القبول: 2023/06/10 تاريخ النشر: 2023/06/30

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مدى مساهمة التمويل الرقمي في تعزيز التنمية الاقتصادية بالسعودية بإعتبارها من الدول العربية الرائدة في هذا المجال، والتي تنتهج سياسات واستراتيجيات لتشجيع التمويل الرقمي والتعامل بتقنياته لتعزيز التنمية الاقتصادية بها، وخلصت الدراسة إلى أن التمويل الرقمي من خلال أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع ونظام سريع كقنوات رقمية عرف تطورا كبيرا خلال فترة الدراسة، ولقد قدرت أدنى نسب مساهمة للتمويل الرقمي بـ 26.06 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2011، في حين بلغت أعلى نسبة بـ 40.71 %، ورغم تذبذب هذه النسبة إلا أنها كانت مقبولة. وأوصت الدراسة إلى ضرورة تكثيف الجهود وزيادة الاهتمام بالتمويل الرقمي، ونشر الوعي والثقافة المالية بأهميته للقطاع المالي بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام.

الكلمات المفتاحية: تمويل الرقمي؛ تنمية الاقتصادية؛ المملكة العربية السعودية.

تصنيفات JEL: G2؛O1.

Abstract :

This study aims to clarify the extent to which digital finance contributes to the promotion of economic development in Saudi Arabia as one of the leading Arab countries in this field, which adopts policies and strategies to encourage digital finance and deal with its techniques to promote economic development. The study concluded that digital finance carried out through ATMs, POSs and a rapid system as digital channels has greatly evolved during the study period. The lowest contribution to digital finance was estimated at 26.06% of GDP in 2011, while the highest percentage was 40.71%., the contribution rate was acceptable, The study recommended the need to intensify efforts and increase attention to digital finance, and to spread awareness and financial culture of its importance to the financial sector in particular and the economy in general.

Keywords: Digital finance؛ Economic development؛ Saudi Arabia.

JEL Classification: G2; O1.

* المؤلف المرسل.

مقدمة

يتغير المشهد المصرفي استجابة لاتجاهات واسعة النطاق: الرقمنة والتحولات التنافسية والتعقيد التنظيمي والتحديات غير المتوقعة التي تسببها الأزمات المختلفة، واستجابة لمثل هذه التحديات ظهر مفهوم التمويل الرقمي " digital finance "الذي يشير إلى تحول الصناعة المصرفية نحو الاعتماد على مجموعة واسعة من التقنيات مثل: البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي وتقنية البلوك تشين"blockchain " وأنترنت الأشياء "IOT" لتوفير حلول مبتكرة والوصول إلى نظام مالي أكثر كفاءة وشمولا.

التنمية الاقتصادية في جوهرها عملية يتم فيها التكامل المثالي بين الموارد المالية ورأس المال البشري لتحقيق الإنتاج وضمان النمو، أي أن التنمية الاقتصادية عبارة عن تغيرات هيكلية تؤدي إلى نمو الدخل أو الناتج الوطني الحقيقي بأبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتنظيمية بغية تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع.

ويعد التمويل الرقمي وثورة المعلومات والاتصالات التي يشهدها العالم حاليا بمثابة نقلة نوعية تنموية لا تقل أهمية عن الثورة الصناعية، ومنعطفا تاريخيا في مسيرة التنمية الاقتصادية التي شهدتها البشرية، فالتمويل الرقمي دخل جميع القطاعات الاقتصادية والخدمية والاجتماعية، وغدا يغطي نطاقا واسعا من جوانب الاقتصاد، إذ يمكّن التمويل الرقمي الشركات الصغيرة من النمو والابتكار والوصول إلى الأسواق الجديدة، وهذا ما قد يؤدي إلى دفع النمو الاقتصادي والزيادة في الناتج المحلي الإجمالي.

إشكالية الدراسة

ولإبراز دور التمويل الرقمي في تعزيز التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية بإعتبارها دولة رائدة في مختلف مجالات التمويل الرقمي، قمنا بصياغة الإشكالية التالية:

ما دور التمويل الرقمي في تعزيز التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2010-2020؟

ولمعالجة هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي تقنيات التمويل الرقمي الأكثر استخداما في المملكة العربية السعودية؟
- ما مدى مساهمة التمويل الرقمي في تعزيز التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية؟

فرضيات الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة وللإجابة على الإشكالية المطروحة أعلاه، يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

- تقنيات التمويل الرقمي الأكثر استخداما في المملكة العربية السعودية في: أجهزة الصراف الآلي، و أجهزة نقاط البيع، البطاقات الائتمانية، الصيرفة المنزلية.

- للتمويل الرقمي فعالية كبيرة في تعزيز التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية نتيجة الجهود المبذولة في تعزيز آليات التمويل الرقمي.

أهداف الدراسة

_ الإلمام بمفهوم التمويل الرقمي وأهم الخدمات التي يقدمها؛

_ تحديد العلاقة بين التمويل الرقمي والتنمية الاقتصادية؛

_ تسليط الضوء على دور تطبيق آليات التمويل الرقمي كأحد ابتكارات تكنولوجيا المعلومات على التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية.

منهج الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي، وقسمنا الدراسة إلى ثلاث محاور، تناولنا في المحورين الأوليين الإطار النظري لمتغيرات الدراسة، أما المحور الأخير فسلّطنا الضوء على التمويل الرقمي في المملكة العربية السعودية لتبيان دوره في تعزيز التنمية الاقتصادية.

الدراسات السابقة: فيما يلي عينة من الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة:

- دراسة **(زهير غراية، 2020):** هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة المفاهيم المرتبطة بالتمويل الرقمي وعلاقته بالإدماج المالي والاستقرار ، وتوصلت الدراسة إلى أن الاهتمام بالتمويل الرقمي في الدول النامية والعربية يساهم في الرفع من الإدماج المالي وتحقيق الاستقرار المالي.

- دراسة **(SuoyeIgoni, J. U. J. Onwumere and Itotenaan Henry Ogiri (2020)**:هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير التمويل الرقمي على الناتج المحلي الإجمالي النيجيري، ولقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير كبير سببي لقنوات التمويل الرقمي لأجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع وnip على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد النيجيري.

و أن أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع وخطة التنفيذ الوطنية لا تشكل سياسة قنوات التمويل الرقمية الهامة لتعزيز الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد النيجيري، كما تبين عدم توفر البنية التحتية الرقمية والتحديات الأمنية، وضعف الاهتمام بالبحث والتطوير الذي من شأنه أن يؤثر على نمو بيئة التمويل الرقمي.

- دراسة **(Ping Song, Rui Su, Qifeng Yang ,2022)**:هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير التمويل الرقمي والتحضر الجديد على النمو الاقتصادي الإقليمي في البيئة الصيني،

خلصت الدراسة إلى أن التمويل الرقمي يؤدي دورا هاما في تعزيز النمو الاقتصادي الإقليمي من خلال تعزيز عملية التحضر الجديد، فهو لا يؤثر على النمو الاقتصادي الإقليمي فحسب، بل يؤثر أيضا على عدم التجانس،

ولقد جاءت دراستنا كامتداد للدراسات السابقة، والتي تؤكد الأهمية الاقتصادية للتمويل الرقمي، ودوره الفعال في النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية الاقتصادية، إلا أنها تختلف عنهم من حيث الدولة، حيث تبنت دراستنا دولة المملكة العربية السعودية أنموذجا، كما تختلف من حيث المؤشرات وكذا فترة الدراسة.

1- الإطار النظري للتمويل الرقمي

إن القصور في النظام المالي العالمي أدى إلى تطوير نماذج مالية جديدة في السنوات الأخيرة من خلال الدفع عبر الإنترنت، والبيانات الضخمة، وتكنولوجيا الحوسبة السحابية ومن هنا ظهر مفهوم التمويل الرقمي.

1-1 تعريف التمويل الرقمي

يقصد بالتمويل الرقمي تلك الخدمات المقدمة من خلال الهواتف المحمولة وأجهزة الكمبيوتر الشخصية،الإنترنت أو البطاقات المرتبطة بنظام دفع رقمي موثوق، وبالمثل حدد تقرير McKinsey التمويل الرقمي بأنه خدمات مالية يتم تقديمها عبر الهواتف المحمولة أو الإنترنت أو البطاقات.(Durai, 2019)

التمويل الرقمي هو كل المنتجات والخدمات المالية التي تسمح للأفراد والشركات من الوصول إلى المدفوعات والمدخرات والتسهيلات الائتمانية عن طريق الإنترنت دون الحاجة إلى زيارة فرع البنك أو دون التعامل مباشرة مع مقدمي الخدمات المالية. (Asep Risman, 2021, p. 1980)

وهو نتاج الجمع بين الخدمات المالية التقليدية والتقنيات الرقمية مثل تكنولوجيا الإنترنت وإنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والخدمات السحابية والبلوكتشين والقياسات الحيوية والتشفير،ومن الخصائص الأساسية للتمويل الرقمي الابتكار والسرعة والدقة.(Yuan, 2022, p. 2)

وهو عبارة عن معاملة مالية عبر بيئة إلكترونية، يتم فيها تقديم خدمات مالية خارج فروع البنوك التقليدية، تتجاوز هذه الخدمات المالية الفروع المصرفية، وتستخدم وكلاء أو أطراف ثالثة أخرى كنقطة اتصال أساسية مع العملاء، ويتم الوصول إلى هذه الخدمات المالية الرقمية وتقديمها من خلال القنوات الرقمية.(Suoye Igoni, 2020, p. 2)

انطلاقا مما سبق يمكن تعريف التمويل الرقمي بأنه " آلية مالية تقدم تقنيات جديدة وخدمات مبتكرة تدمج فيها تكنولوجيا المعلومات الرقمية مع الخدمات المالية التقليدية، مدعوما بالبيانات الضخمة والخوارزميات مما يؤدي إلى توافر المعلومات ودقة الوسطاء الماليين التقليديين".

ويؤدي التمويل الرقمي العديد من الفوائد نوجزها فيما يلي:

- التقليل من عدم تجانس المعلومات وتكاليف التداول من خلال التكنولوجيا الرقمية، وكذلك كسر حدود الزمان والمكان.(Hanhua Shao, 2022, p. 3)

- لقد تجاوزت قدرة اللمس القوية للمعلومات والرقمنة والذكاء في التمويل الرقمي عقبات التنقل التي شكلها الموقع الجغرافي للتمويل التقليدي، وقللت بشكل كبيرمن تكلفة تقديم الخدمات المالية.(Ping Song, 2022, p. 57)

-القدرة على توفير خدمات مصرفية آمنة ومنخفضة التكلفة لجميع الأفراد، كما يساعد على زيادة الإدماج المالي وتوسيع الخدمات المالية للقطاعات الغير مالية.(الحريري، 2021، صفحة 877)

2-1 أهمية التمويل الرقمي

على اعتبار التمويل الرقمي من أبرز جهود وآليات الهيئات العالمية للتحول إلى الاقتصاد الرقمي، والذي تكمن أهميته في تحقيق العناصر التالية:

- يساهم التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي، وتوسيع الخدمات المالية لتشمل القطاعات غير المالية، وتوسيع نطاق الخدمات الأساسية للأفراد من خلال ضمان حصول الفئات المستبعدة على الخدمات المالية عن طريق الأجهزة الرقمية التي يمكن أن تمكنهم من المشاركة في القطاع المالي الرسمي.(Ozili P. K., 2018, p. 5)

- تحفيز الابتكار المالي كون القطاع المالي كثيف المعاملات و دائما في طليعة تبني التكنولوجيا الجديدة. وقد أدى ذلك إلى انخفاض كبير في تكاليف المعاملات المالية وظهور ابتكارات مالية، مثل تسجيل الائتمان الآلي باستخدام التحليلات المتقدمة وكميات هائلة من البيانات وبتكاليف أقل من مقدمي الخدمات التقليديين ، بالإضافة إلى ظهور العملات بفضل الإنترنت حيث تم إنشاء Bitcoin في عام 2009.(REPORT, 2016, p. 96)

- يساهم في تقليل كمية النقد المادي المتداول ويساعد في الحد من التضخم المرتفع في البلدان النامية والبلدان الفقيرة، وتعزيز الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاديات الرقمية عبر توفير وصول

مناسب إلى مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية للأفراد والشركات مما يؤدي إلى مزيد من الاستقرار الاقتصادي.(Xiuxiu Jiang, 2021, p. 3)

- التمويل الرقمي فرصة عمل وأداة لتعزيز رفاهية الأفراد والشركات ممن لديهم حسابات مصرفية رسمية لإتمام معاملات مالية متعددة، من خلال قيام التقنيين والمصرفيين واللاعبين في القطاع المالي على تقديم خدمات مالية بجودة عالية وبأسعار معقولة لتحقيق الربح بطرق تشجع العملاء على استخدامها.(Ozili P. K., 2020)، ومع ذلك لا يمكن تحقيق الفوائد المتوقعة للتمويل الرقمي بالكامل إلا إذا كانت تكلفة تقديم الخدمات المالية الرقمية ضئيلة أو معدومة، وتشمل الفوائد الأخرى للتمويل الرقمي تحكما أكبر في التمويل الشخصي للعملاء، سرعة اتخاذ القرار المالي والقدرة على إجراء المدفوعات واستلامها في ثوان.(الحيدري، 2021، صفحة 105)

- تعزيز كفاءة الخدمة وتوفير قدر كبير من تكاليف المعالجة المتكبدة باستخدام الخدمات المالية التقليدية من خلال تقديم خدمات مالية سهلة ومرنة.(Jalil, 2021, p. 31)

1- 3 أدوات ووسائل التمويل الرقمي

1-3-1 جهاز الصراف الآلي: جهاز الصراف الآلي تقنية محوسبة تسمح لعملاء المصرف بإجراء المعاملات المالية في مكان عام ودون تدخل من موظفي البنك، يتم القيام بذلك بواسطة بطاقة بلاستيكية خاصة تحتوي على شريط مغناطيسي يتم بواسطته ترميزها، برمز تعريفي يتم إرساله عبر الحاسوب إلى الخادم الخاص بالمصرف، وكذا تزويدها برمز تعريفي شخصي(PIN) حتى يسمح بإجراء المعاملة المالية.(خضر، 2019، صفحة 15)

1-3-2 نقاط البيع الإلكترونية: ويقصد بها الآلات المنتشرة عبر المؤسسات التجارية والخدمية على اختلاف أنواعها وأنشطتها، والتي تسمح للعميل من خلال استخدام بطاقات بلاستيكية أو ذكية بأداء مدفوعات عن طريق الخصم من حسابه إلكترونيا بتمرير هذه البطاقة داخل الآلات المرتبطة إلكترونيا بحاسب المصرف.(مصطفى، 2021، صفحة 627)

1-3-3 الصيرفة المنزلية: وتسمى أيضا بالبنوك الإلكترونية عن بعد أو البنك المكتبي وهو عبارة عن حاسب شخصي موجود بالمنزل أو العمل أو أي مكان آخر يكون متصل بحاسب المصرف يسمح بإتمام العمليات المصرفية المطلوبة مع السرية العالية في التعامل، وذلك من خلال كلمة سر أو رقم سري أو كليهما.(العطرة، 2015، صفحة 271)

1-3-4 بطاقة الائتمان المصرفية: هي بطاقة يصدرها البنك لصالح العملاء بالتعاون مع شركات الدفع الدولية، تسمح لهم بإجراء عمليات السحب النقدي أو دفع قيمة مشترياتهم من

المحلات التجارية التي تقبل التعامل فيها ومن ثم تسديد قيمتها لاحقا،ويكون للعميل الحرية الكاملة في تسديد إجمالي المبلغ أو تسديد الحد الأدنى والذي عادة يتراوح مابين 3% و 6% من إجمالي المبلغ.(نعيمة، 2010، صفحة 66)

2- الإطار النظري للتنمية الاقتصادية

من أهم التحديات التي تواجه الدول نتيجة لضعف هيكلها الاقتصادي التنمية الاقتصادية، وذلك استجابة لمتطلبات الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم وزيادة رفاهيتهم، كون التنمية الاقتصادية فرع من فروع الاقتصاد الذي تركز عليه الدول لإحداث تنمية شاملة في جميع الميادين.

2-1 تعريف التنمية الاقتصادية: نظرا لتشعب التنمية الاقتصادية واختلاف مدارسها ومحلليها، أصبح من الصعب إعطاء تعريف شامل لها، فكل منهم يعطي تعريفا حسب تصوره ورؤيته لتطور المجتمع، وعليه نقدم بعض التعاريف للتنمية الاقتصادية من وجهة نظر بعض الكتاب منها:

عرفها جيبرالد ماير بأنها " العملية التي يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي من خلال فترة من الزمن". فالتنمية الاقتصادية تغيرات هيكلية تؤدي إلى نمو الدخل أو الناتج القومي الحقيقي بأبعادها المختلفة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتنظيمية بغية تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع.(دوابه، 2018، صفحة 200)

وهي عملية تؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة زمنية معينة على أن تكون هذه الزيادة أكبر من نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة من الزوال.(خليل، 2015، صفحة 42)

انطلاقا مما سبق يمكن تعريف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي تعكس التحسن النوعي والكمي للاقتصاد خلال فترة زمنية معينة، ما يؤدي إلى ضمان الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد. ويعتمد في قياسها على عدّة مؤشرات أهمها الناتج المحلي الإجمالي.

2-2 أهداف التنمية الاقتصادية

هناك أهداف عامة للتنمية الاقتصادية تكمن في: (عايش، 2017، صفحة 35_36)

- زيادة الدخل القومي الحقيقي.

- زيادة ورفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع.

- كون التنمية الاقتصادية هدفها اجتماعي بالدرجة الأولى فهي تهدف إلى تقليص التفاوت في توزيع الدخل والثروة.

- الوصول لجودة أفضل في الحياة.

2-3 مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية: من أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية والتي تستخدم في طريقة الحكم على مدى التقدم أو التأخر في اقتصاديات الدول عن بعضها البعض ما يلي:(دغش، 2018، صفحة 39_41)

1-3-2 مؤشر الناتج المحلي الإجمالي (GDP): هو من المؤشرات الاقتصادية التقليدية لقياس النمو الاقتصادي، وهو تقدير لإنتاجية السوق مضافا لها قيمة جميع السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها والمتاجرة بها نقديا خلال فترة زمنية معينة، ويتم قياسه بجمع نفقات الاستهلاك الشخصي للعائلات والنفقات الحكومية وصافي الصادرات المتمثل في قيمة صادرات الدولة مطروحا منها قيمة الواردات، إضافة إلى صافي رأس المال التكويني للدولة (الاستثمار). وهناك بعض المنتجات غير السوقية يتم إدخالها في حساب الناتج المحلي الإجمالي كالإنفاق الدفاعي والإنفاق غير الربحي على الإسكان والرعاية الصحية في حالات الطوارئ، وتستبعد العديد من الأنشطة الاقتصادية المهمة مثل: الأعمال التطوعية، تكاليف الجرائم وزيادة عدد نزلاء السجن، واستنزاف الموارد الطبيعية. (Costanza, Hart, Posner, & Talberth, 2009, p. 3)

وقياسه يعتمد على ثلاث مقاربات وهي: طريقة الإنتاج، طريقة الإنفاق، طريقة الدخل، وكلها تؤدي إلى نفس النتيجة.(Marone, 2020, p. 13)

2-3-2 نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(GDPpc): وهو من أهم المقاييس والمؤشرات المستخدمة لقياس الرفاهية الاقتصادية الفردية والتي تعبر عن الخصائص الاقتصادية للبلد(Harvie, Philp, Slater, & Wheatley, 2009)، وهو عبارة عن نسبة الناتج المحلي الإجمالي لدولة مقسومة على عدد السكان (Bergeaud, Cette, & Lecat, 2015, p. 5).

3-3-2 نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي: ارتفاع هذا المؤشر دليل على أن التمويل جيد للنشاطات التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في دولة ما. وهو يقيس مجموع الاستثمارات إلى مجموع الناتج المحلي الإجمالي،

2-3-4 نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي: وهو عبارة عن مجمل الدين الخارجي الذي تقترضه الدولة من المصادر الخارجية لها إلى مجمل الناتج الإجمالي الخاص.

2-3-5 مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي: لتحقيق التنمية الاقتصادية يجب عدم التركز في قطاع معين و مساهمة كافة القطاعات المختلفة في التنمية.

2-3-6 مستوى التضخم: يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات المهمة في قياس معدلات التنمية الاقتصادية، فانخفاضه دليل على تقدم الاقتصاد والعكس صحيح.

2-3-7 الفائض في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي: كلما كانت الدولة قادرة على تحقيق فائض في ميزانها التجاري كلما دل على وجود تحقيق للتنمية الاقتصادية.

2-3-8 مستوى الفقر: ويقصد به المستوى الأدنى في مستوى المعيشة للأفراد في دولة ما، وتتحقق التنمية الاقتصادية كلما كان في أدنى مستوياته.

2-3-9 مستوى البطالة: وهو مشابه لمقياس مستوى الفقر، وتتحقق التنمية كلما انخفضت نسبة العاطلين عن العمل.

2-3- 10 معدل نمو السكان: يعد هذا المؤشر بمثابة عبء حقيقي على التنمية الاقتصادية.

2-4 علاقة التمويل الرقمي بالتنمية الاقتصادية

يعمل التمويل الرقمي على تعزيز الناتج المحلي الإجمالي بطرق عديدة، كون الشركات ومقدمي الخدمات المالية والهيئات الحكومية تصبح قادرة على العمل بكفاءة أكبر كثيرا، إذ لن تضطر للاعتماد على النقد وسجلات الحفظ الورقية، وعليه فإن ما يقرب من ثلثي النمو المتوقع قد يأتي من زيادة الإنتاجية، ويأتي الثلث الآخر من زيادة الاستثمار في مختلف قطاعات الاقتصاد، مع انتقال المدخرات الشخصية ومدخرات الشركات إلى النظام المالي الرسمي، ثم تعبئتها لتوفير المزيد من الائتمان. في حين تتأتى المكاسب المتبقية من الأفراد الذين يعملون لساعات أطول، وكذا الوقت الذي كان يهدر في السفر إلى أفرع البنوك والانتظار في طوابير. كل هذا يشير إلى أن التمويل الرقمي يعمل على خفض التكاليف وبالتالي استخدام قنوات رقمية بحتة يجعل من الممكن تلبية احتياجات العملاء ضعيفي الدخل وكذا جدب المستبعدين من النظام المالي. وبالتالي يؤدي إلى تعزيز الشمول المالي و تعزيز التنمية الاقتصادية. (Susan Lund, 2016)

3- دور التمويل الرقمي في تعزيز التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية

عرفت السعودية في السنوات الأخيرة تطورا سريعا في مختلف المجالات لاسيما في مجال التمويل، ونتيجة لهذا التطور الهائل تطلب الأمر تحسين وتطوير كل ما يسهم في نمو قطاع التمويل ورقمنته وإزدهاره وتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030.

1-3 جهود المملكة العربية السعودية لتطوير التمويل الرقمي

أدت تكنولوجيا المعلومات إلى قدر كبير من التطور والتوسع في مجال التمويل، حيث اكتسب التمويل الرقمي أهمية بالغة في السنوات الماضية وجذب انتباه الباحثين والصناعيين وأصبح اعتماد التكنولوجيا وتكييفها ذا أهمية قصوى، ومن أهم الجهود التي بذلتها المملكة العربية السعودية في سبيل تعزيز ذلك ما تبلور في رؤية 2030 نذكر منها:

1-1-3 بناء بنية تحتية مالية متطورة: من أجل التوجه نحو عدم استخدام النقد وحب العمل على دفع الابتكارات في مجال البنية التحتية للقطاع المالي من خلال تنفيذ "إستراتيجية المدفوعات الرقمية المتكاملة"، وذلك عن طريق رقمنة إجراءات "أعرف عميلك" والمعالجة المباشرة في البنوك السعودية، زد على ذلك تمكين وربط مقدمي الخدمات بالبنية التحتية للخدمات المالية والمدفوعات بطريقة مبسطة ومناسبة وآمنة ، كل هذا من شأنه تمكين الحلول الرقمية من الانتشار على نطاق جغرافي واسع وتحسن تجربة العملاء من خلال تبني معايير فنية أفضل.(المالي، 2021، صفحة 31)

2-1-3 تسهيل التعاملات الإلكترونية لنشاطات التمويل: وذلك من خلال رفع وتحسين إجراءات منح التمويل، مما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد ويعزز من ثقافة الشمول المالي، ما يؤدي في النهاية إلى تحويل قطاع التمويل إلى قطاع ذكي.(المالي، 2021، صفحة 42)

3-1-3 تعزيز استخدام المدفوعات الرقمية: لتقليل النقد المتداول وتقليل كلفة النقد في الاقتصاد وضمان المزيد من الشفافية للحكومة لمتابعة التدفقات النقدية. تم إنشاء وتطوير حلول دفع مبتكرة لتسهيل التعاملات المالية للأفراد والمؤسسات من مختلف القطاعات منها:

- خدمة مدى أونلاين؛
- منصة فواتير الأعمال الإلكترونية؛
- خدمة مدى pay للهواتف الذكية؛
- نظام المدفوعات الفورية؛
- دراسة تفعيل خدمات الدفع الإلكترونية في القطاعات والمناطق غير المخدومة في المملكة من خلال توفير وسائل الدفع الإلكترونية.(المالي، 2021، صفحة 53)

2-3 أدوات التمويل الرقمي بالمملكة العربية السعودية

يتحول القطاع المالي بسرعة نحوى مستوى أعلى من الرقمنة على غرار معظم القطاعات، وعلى ذلك استثمرت المملكة العربية السعودية كثيرا في مختلف مكونات البنية التحتية التقنية (مثل البنية التحتية لأنظمة المدفوعات) ولا يزال هناك مجال كبير لتحسين استخدام هذه البنية التحتية والدفع باتجاه مجتمع أقل استخداما للنقود كخدمات أجهزة الصراف الآلي، وإجراء تحويل الأموال الالكتروني عند نقاط البيع، والنظام السعودي للتحويلات المالية السريعة(SARIE).

1-2-3 أجهزة الصراف الآلي

استمرت المملكة العربية السعودية في جهودها لتسخير التقنيات الآلية في سبيل تقديم خدمات مصرفية إلكترونية تمتاز بالسرعة والدقة والأمان، وهو ما تجسد في نمو حجم العمليات الآلية لأجهزة الصراف الآلي خلال السنوات الأخيرة وهو ما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم (01): تطور أجهزة وعمليات الصراف الآلي في السعودية خلال الفترة 2010-2020

السنة	عدد أجهزة الصراف الآلي	عدد البطاقات المصدرة	عدد العمليات (مليون عملية)			السحوبات النقدية (مليون ريال)		
			مدى	المصارف	المجموع	مدى	المصارف	المجموع
2010	10.885	12.162.407	418.473	656.390	1.074.862	221.482	246.907	468.389
2011	11.766	14.261.993	485.985	768.776	1.254.761	270.593	307.676	578.269
2012	12.712	16.440.258	532.983	800.013	1.332.996	301.473	324.281	625.754
2013	13.883	17.810.653	558.000	777.000	1.336.000	334.331	333.810	668.141
2014	15.516	20.550.274	625.000	904.000	1.529.000	373.030	358.373	731.403
2015	17.223	22.459.275	727.000	1.069.000	1.796.000	435.177	342.023	777.200
2016	17.887	26.537.349	822.000	1.100.000	1.923.000	446.300	307.149	753.449
2017	18.333	28.402.914	870.000	1.142.000	2.012.000	440.729	287.782	728.511
2018	18.685	28.559.828	949.000	1.177.000	2.126.000	452.931	295.394	748.325
2019	18.882	31.540.067	983.000	1.142.000	2.125.000	468.849	271.791	740.640
2020	18.299	34.336.693	761.000	986.000	1.747.000	386.490	242.401	628.891

المصدر: التقارير السنوية للبنك المركزي السعودي خلال الفترة 2010- 2020

يتبين من خلال الجدول أن أجهزة الصراف الآلي عرفت نموا إيجابيا في جميع عملياتها، حيث ارتفع عدد أجهزة الصراف الآلي العاملة في المملكة العربية السعودية من10.885 جهاز في عام 2010إلى 18.882سنة 2019، وارتفعت قيمة السحوبات التي نفذت

من خلال أجهزة الصراف الآلي من 468.389سنة 2010 مليون ريالإلى 748.325 مليون ريال سنة 2018، أما عن التراجع الطفيف في سنتي 2019 و2020 فيعود لتراجع النشاط الاقتصادي بصفة عامة نتيجة الأزمة الصحية العالمية. والشكل الموالي يوضح تطور عدد أجهزة الصراف الآلي.

الشكل رقم (01): تطور عدد أجهزة الصراف الآلي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2010_2020

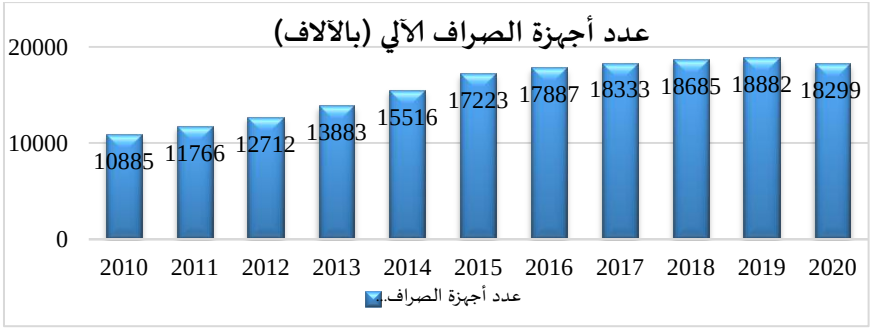

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

أما فيما يخص عدد العمليات والسحوبات النقدية في المملكة خلال فترة الدراسة فقد جاءت كما يوضحها الشكل الموالي

الشكل رقم (02): تطور عدد العمليات والسحوبات النقدية في السعودية خلال الفترة 2010-2020

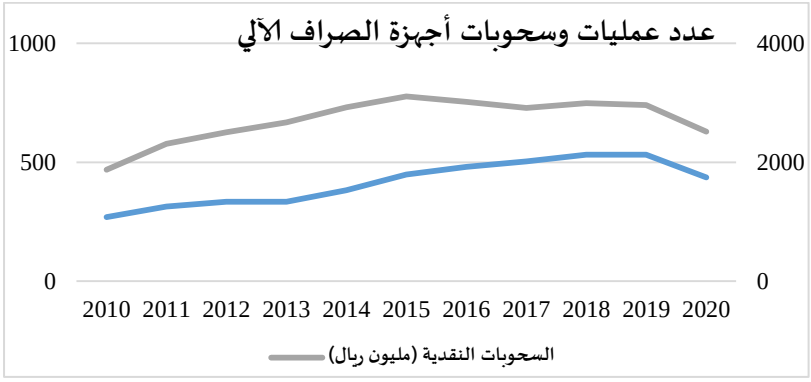

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

ويشير هذا النمو في أجهزة الصراف الآلي طوال فترة الدراسة إلى تحسن التغطية الجغرافية للخدمات المصرفية وانتشارها في قطاع التجزئة، وذلك راجع للمجهودات المبذولة من طرف المملكة العربية السعودية خلال السنوات الأخيرة في سبيل تحقيق المزيد من الإنجازات والنجاحات لتقديم خدمات مصرفية إلكترونية مميزة في بيئة تسودها المنافسة بين البنوك، كما يعكس ذلك زيادة ثقة العملاء في استخدام التقنية المصرفية الحديثة.

2-2-3 نقاط البيع

لجعل العمليات المالية أكثر سهولة وضمان الحصول على قيمة المبيعات بطريقة آمنة وسريعة، زاد الطلب على أجهزة نقاط البيع وظهرت الحاجة إليها بشكل كبير وأصبحت الحل المناسب لمواكبة رحلة التطور التي يشهدها قطاع المدفوعات الوطنية في السعودية منذ أكثر من ثلاثين عاما، وهذا ما جعلها تشهد نموا سريعا خاصة في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة، والجدول الموالي يعرض هذا النمو.

الجدول رقم (02): تطور أجهزة وعمليات نقاط البيع في السعودية خلال الفترة 2010-2020

السنة	عدد أجهزة نقاط البيع	عدد العمليات (مليون عملية)	المبيعات (مليون ريال)
2010	80.505	151.183.608	71.855.105
2011	88.793	190.301.481	98.904.916
2012	92.538	237.946.000	122.226.000
2013	107.763	265.315.873	134.194.183
2014	138.779	327.034.423	159.970.264
2015	225.372	394.915.865	172.835.453
2016	267.827	524.569.736	182.748.679
2017	303.464	708.119.092	200.467.827
2018	351.645	1.032.000.000	232.306.000
2019	438.618	1.623.000.000	287.794.000
2020	721.060	2.853.000.000	357.298.000

المصدر: التقارير السنوية للبنك المركزي السعودي خلال الفترة 2010- 2020.

من خلال الجدول نلاحظ أن أجهزة نقاط البيع في المملكة العربية السعودية شهدت نموا إيجابيا في عملياتها وفي عدد الأجهزة التي تم تركيبها، فقد كان عدد أجهزة نقاط البيع سنة 2010 حوالي 80.505 جهاز ، في حين بلغ عدد العمليات المنفذة عبر أجهزة نقاط البيع في نفس السنة حوالي 152 مليون عملية، وسجلت قيمة المبيعات المنفذة عبر أجهزة نقاط البيع 71.8 مليار ريال، واستمر هذا النمو من سنة إلى أخرى طوال فترة الدراسة ليسجل عام 2020 أكبر زيادة في عدد أجهزة نقاط البيع بنسبة 64.4 % عن السنة الماضية ليبلغ 721.060 جهازا ، وارتفع عدد عمليات البيع المنفذة عبر أجهزة نقاط البيع بنسبة 75.8 % عن السنة الماضية ليبلغ 2.853 مليون عملية، وارتفعت قيمة المبيعات المنفذة عبر أجهزة نقاط البيع بنسبة 24.2 % لتبلغ 357.3 مليار ريال، وهذا بسبب زيادة عدد عمليات البطاقات عبر نقاط البيع بشكل كبير مما ساهم في زيادة حصة البطاقات الصغيرة وذات القيمة المنخفضة التي كان يتم

تنفيذها باستخدام النقد في الأعوام الماضية، نظرا لعدم توفر أجهزة نقاط البيع في الكثير من المتاجر الصغيرة، ومن الجدير بالذكر أن قطاع التجزئة شهد زيادة متسارعة في أعداد أجهزة نقاط البيع خلال الفترة الماضية، وساهم في هذا النمو السريع إلزام جميع المتاجر ومنافذ البيع بتوفير أجهزة نقاط البيع.

أما بخصوص تطور عدد عمليات ومبيعات نقاط البيع في المملكة العربية السعودية والتي عرفت قفزة نوعية خلال فترة الدراسة جاءت مبينة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (03): تطور عدد عمليات ومبيعات نقاط البيع في السعودية خلال الفترة 2010- 2020

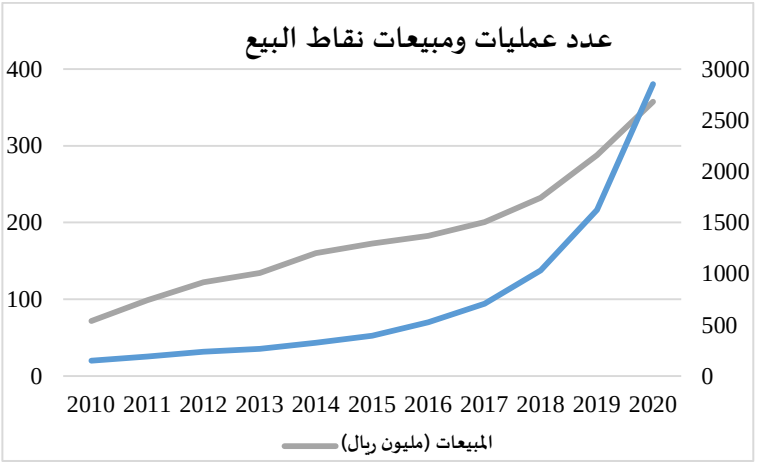

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

وهذا النمو في أجهزة نقاط البيع بالمملكة العربية السعودية طوال فترة الدراسة دليل على زيادة قناعة المستهلكين والمتاجر معا في الاعتماد على وسائل الدفع الرقمي في تعاملاتهم اليومية، وهو ما يدعم بشكل مباشر العمل على توجهات القيادة في رقمنة الاقتصاد السعودي، زد على ذلك الوضعية الوبائية التي شهدتها جميع دول أنحاء العالم في مطلع العام 2019 والتي فرضت تطبيق إجراءات الحجر الصحي في معظم البلدان للحد من الاتصال المباشر ما بين البشر، ما استدعى الاعتماد على البنية التحتية المالية الرقمية والاستفادة منها للتغلب على التحديات المباشرة للوباء وإدارة التداعيات الاقتصادية الوشيكة وهو ما زاد من تضمين الرقمنة، والذي يعكس القفزة في أجهزة وعمليات نقاط البيع ما بين سنتي 2019 و2020 . وبالتالي فقد كان لأزمة كوفيد- 19 المحفز والانطلاقة الحقيقية إلى تبني أسرع الأنشطة التي تعتمد على الخدمات المالية الرقمية كونها توفر السرعة والتتبع.

3-2-3 النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (SARIE)

أحدث النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة والمعروف اختصارا بـ " سريع " الذي تم تصميمه وفقا لمفهوم التسويات الإجمالية الآلية (**RTGS**) في 1997/05/14 تقدما في مجال الأعمال المصرفية الإلكترونية والمعاملات التجارية في المملكة، حيث يشكل البنية الأساسية التي يعتمد عليها عدد من أنظمة المدفوعات والتسويات المالية المتقدمة. فمنذ بداية العمل به وهو خاضع لتطوير مستمر في مجالات تقنية النظام الفنية والتشغيلية ما انعكس في تطور عدد مبالغ نظام سريع كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): مبالغ عمليات النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (SARIE) خلال الفترة 2010-2020

الوحدة: مليار ريال سعودي

السنة	مدفوعات العملاء			مدفوعات مابين المصارف			أخرى	المجموع
	مجمعة	مفردة	المجموع (1)	مجمعة	مفردة	المجموع (2)	(3)	3+2+1
2010	867	2.015	2.882	37	52.542	52.578	84	55.544
2011	1.159	2.304	3.464	37	51.895	50.932	58	54.454
2012	1.332	2.714	4.146	61	61.290	61.351	22	65.420
2013	1.530	3.040	4.570	49	50.013	50.062	27	54.660
2014	1.722	3.457	5.179	51	49.196	49.247	34	54.459
2015	1.984	3.349	5.333	59	43.450	43.510	23	48.865
2016	2.067	3.396	5.463	61	34.161	34.222	31	39.717
2017	2.180	3.839	6.019	80	56.048	56.128	42	62.189
2018	2.640	3.994	6.634	105.8	43.226	43.332	18	49.984
2019	2.924	4.953	7.877	139.8	40.157	40.297	37	48.211
2020	3.365	4.936	8.301	148.6	52.199	52.348	41	60.690

* تشمل عمليات الحسم المباشر، ومستحقات مؤسسة النقد على المصارف.

المصدر: التقارير السنوية للبنك المركزي السعودي خلال الفترة 2010- 2020

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نظام سريع شهد نموا إيجابيا في عدد ومبالغ عملياته، فقد كان إجمالي عدد العمليات المنفذة من خلال النظام في عام 2010 حوالي 35.1 مليون عملية بقيمة قدرت بـ 55.544 مليار ريال، لتصل عدد العمليات المنفذة من خلال النظام في عام 2020 إلى حوالي 201.6 مليون عملية بقيمة قدرت بـ 60.690، والشكل الموالي يوضح تطور عدد وعمليات نظام سريع في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (04): تطور عدد ومبالغ عمليات النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (SARIE) خلال الفترة 2010- 2020

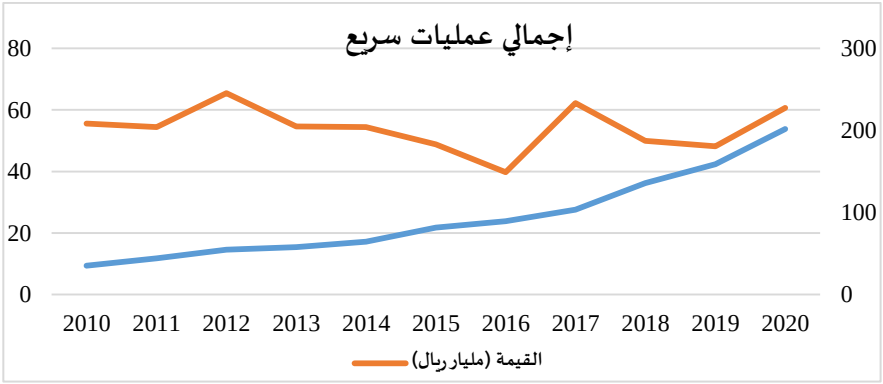

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

إن النمو الكبير في عدد وقيمة عمليات نظام سريع راجع بالدرجة الأولى إلى التغير في سلوك وأنماط الدفع لدى الأفراد فبفضله أصبح بإمكان العملاء إجراء التحويلات المالية آليا بيسر وأمان وفي فترة زمنية قياسيةخاصة مع الأزمة الصحية التي عاشها العالم والتي أدت إلى حتمية إجراء المعاملات عن بعد، إضافة إلى تغير هيكل الخدمات المالية وجعلها أسرع وأرخص وأكثر أمنا وإتاحة، خصوصا للشريحة الكبيرة من الناس التي لا تتعامل مع الجهاز المصرفي، زد على ذلك توجه المملكة العربية السعودية إلى توفير البنية التحتية اللازمة والضرورية للدفع الإلكتروني وتطوير أنظمة الدفع الإلكترونية المفتوحة، وتطوير البيئة التمكينية التنظيمية والسياساتية التي تسير التدفق الرقمي للأموال، وهو ما يدعم مجموعة واسعة من التطبيقات ويعزز قدرة الوصول بسرعة إلى القطاع المالي واستخدام آليات الدفع.

3-3 مساهمة التمويل الرقمي في تعزيز التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية

إن الهدف الرئيسي للتنمية الاقتصادية هو رفع معدلات الرفاه الاجتماعي وتوفير مناصب العمل، وتحسين المستوى المعيشي للأفراد، وبالتالي النمو المستمر للاقتصاد. ويعتبر التمويل الرقمي من بين البدائل التمويلية القادرة على الحد من الفقر ورفع العمالة ومنه تحقيق التنمية الاقتصادية، وهو ما سوف نتعرف عليه من خلال تحليل معطيات الجدول الموالي.

الجدول رقم (05): نسبة مساهمة التمويل الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي في السعودية خلال الفترة 2010- 2020

الوحدة: مليار ريال سعودي

السنة	إجمالي التمويل الرقمي	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة المساهمة(%)
2010	595.788	1980.777	30.078
2011	731.627	2517.146	29.065
2012	813.400	2759.906	29.472
2013	856.995	2799.927	30.607
2014	945.832	2836.314	33.347
2015	998.900	2453.512	40.713
2016	975.914	2418.508	40.351
2017	991.167	2582.198	38.384
2018	1030.615	3062.170	33.656
2019	1076.645	3013.561	35.726
2020	1046.879	2637.629	39.690

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على تقارير البنك المركزي السعودي والهيئة العامة للإحصاء

يتبين من خلال الجدول أن التمويل الرقمي والذي يشمل أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع ونظام سريع كقنوات رقمية والتي سبق ذكرها، عرف تطورا كبيرا خلال فترة الدراسة، فقد قدرت قيمته بـ 1046.879 مليار سعودي سنة 2020 بعد أن كانت تقدر بـ 595.788 مليار سعودي سنة 2010، ولقد قدرت أدنى نسبة مساهمة للتمويل الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي بـ 26.06 % سنة 2011 ،في حين بلغت أعلى نسبة بـ 40.71% سنة 2015، ورغم تذبذب هذه النسبة من سنة إلى أخرى إلا أن نسبة المساهمة كانت مقبولة خلال فترة الدراسة حيث تراوحت ما بين 30% و50% وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (05): نسبة مساهمة التمويل الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي في السعودية خلال الفترة 2010-2020

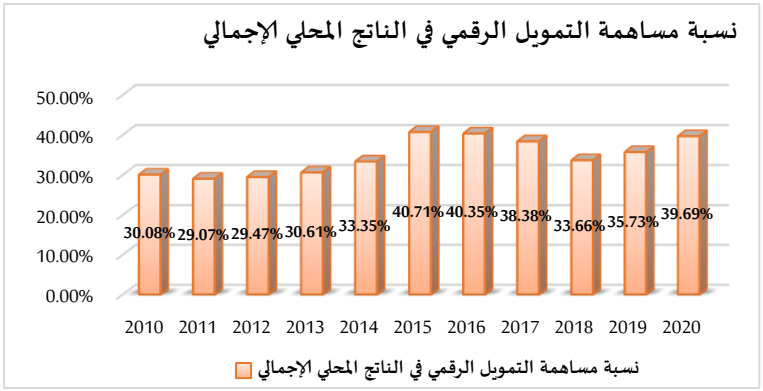

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

المملكة العربي السعودية على غرار بقية دول الخليج العربي تنتهج سياسات واستراتيجيات لتشجيع التمويل الرقمي والتعامل بتقنياته لتعزيز التنمية الاقتصادية، وهذا راجع إلى مجموعة من العوامل التي ساعدت على انتشار تقنيات التمويل الرقمي منها:

- البيئة القانونية والتشريعية للبنك المركزي السعودي، الذي عمل على توفير الإطار القانوني لآليات التمويل الرقمي سعيا منه نحو التوجه إلى الرقمنة في الاقتصاد، مما يؤدي إلى تعزيز التنمية الاقتصادية.

- تعميم المعرفة المالية بالمملكة العربية السعودية، ساهم في تعزيز أهمية الخدمات المالية الرقمية وقابليتها للتنفيذ على جانب الطلب من أجل تحقيق نمو اقتصادي أفضل، بحيث تعتبر الراحة والتكلفة المنخفضة والائتمان للخدمات المالية الرقمية العوامل الرئيسية التي تؤثر على خيارات المستخدمين.

- إستراتيجية المملكة العربية السعودية الرامية لجعل قطاع التقنية المالية مساهما في الناتج المحلي المباشر بقيمة تقارب 4.5 مليار ريال سعودي بحلول عام 2025، ما عزز توجه المملكة في تنويع مصادر الدخل كما تسعى الإستراتيجية إلى بناء الكفاءات اللازمة في قطاع التقنية المالية وخلق ما يقارب 6 آلاف وظيفة مباشرة بحلول عام 2025.

نستنتج من خلال عرض تجربة المملكة العربية السعودية أنها تبنت إستراتيجيات وطنية للتحول الرقمي وخطط خمسية واعدة وطموحة بالتعاون مع الجهات الحكومية، حيث وضعت ثلاثة خطط تنفيذية: الأولى (2006- 2010)، والثانية (2012- 2016)، والثالثة (2014-

2022) من أبرز مرتكزاتها الإستراتيجية: الصحة الرقمية، والتعليم الرقمي، والتجارة الرقمية، والمدن الذكية. ذلك إضافة إلى مشروعات التحول الرقمي المتضمنة في "رؤية المملكة العربية السعودية 2030" الهادفة في الإسراع بالتحول نحو الاقتصاد الرقمي، إضافة إلى تبني المملكة تشريعات خاصة بالاقتصاد الرقمي بمعناه الواسع حيث قامت بسن قوانين خاصة ببعض القضايا ذات الصلة بالتحولات الرقمية مثل: التوثيق الإلكتروني، والأمن السيبراني، ومكافحة جرائم تقنية المعلومات، إضافة إلى تلك التي تم صياغتها على مستوى البنك المركزي لدعم التحول الرقمي مثل الدفع الإلكتروني. كل هذه الجهود المبذولة من طرف السعودية كانت في سبيل تعزيز التمويل الرقمي بهدف تشجيع وتمويل مختلف القطاعات، وتتمثل مجالاته في أجهزة الصراف الآلي، نقاط البيع، والنظام السعودي للتحويلات المالية السريعة، وقد ساعدت البيئة القانونية والتشريعية للبنك المركزي السعودي الذي وفر الإطار القانوني لآليات التمويل الرقمي، مما ساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية بالمملكة العربية السعودية.

الخلاصة

من خلال هذه الدراسة التي سعت لإبراز دور التمويل الرقمي بمختلف تقنياته في تعزيز التنمية الاقتصادية، والوقوف على واقع التمويل الرقمي في المملكة العربية السعودية باعتبارها دولة رائدة في هذا المجال، توصلنا إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

النتائج

- التمويل الرقمي هو آلية مالية ناتجة عن التطور الحاصل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والذي يقوم أساسا على التقنية المعلوماتية الرقمية ويوظف المعلومات والمعرفة في إدارته، ومن أهم مبادئه هو سرعة انتقال المعلومة من المصدر إلى المستقبل.

- التمويل الرقمي آلية تمويل مستحدثة تأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي، وتتمثل تقنياته في: أجهزة الصراف الآلي، أجهزة نقاط البيع، البطاقات الالكترونية، الصيرفة المنزلية.

- التمويل الرقمي سهل الاستخدام يمكن أن يوفر منصة أكثر ملائمة للأفراد لتنفيذ المعاملات المالية الأساسية بما في ذلك المدفوعات للكهرباء، وإمدادات المياه وتحويل الأموال إلى العائلة والأصدقاء وما إلى ذلك، مما يؤدي إلى زيادة عدد الأفراد الذين يستخدمون التمويل الرقمي.

- تتمثل تقنيات التمويل الرقمي في المملكة العربية السعودية في: أجهزة الصراف الآلي، أجهزة نقاط البيع والنظام السعودي للتحويلات المالية السريعة.

- قام البنك المركزي السعودي بوضع مجموعة من المبادئ لتعزيز تبني التمويل الرقمي وهو ما تجلى في رؤية 2030 للمملكة العربية السعودية، من خلال وضع إستراتيجية لنشر الوعي والثقافة المالية فيما يتعلق بأهمية التمويل الرقمي، إضافة إلى تحديث اللوائح والأنظمة والتعليمات وتطويرها بشكل مستمر بما يتناسب مع آليات التمويل الرقمي.

- للتمويل الرقمي فعالية كبيرة في تعزيز التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية نتيجة الجهود المبذولة في تعزيز آليات التمويل الرقمي من خلال عدد أجهزة الصراف الآلي، أجهزة نقاط البيع والنظام السعودي للتحويلات المالية السريعة التي تسمح بدفع مسيرة التحول الرقمي عبر زيادة حجم التعاملات المالية الإلكترونية.

- توجد مجموعة من العوامل التي ساعدت على انتشار تقنيات التمويل الرقمي بالمملكة العربية السعودية منها: البيئة القانونية والتشريعية للبنك المركزي السعودي،تعميم المعرفة المالية، إستراتيجية المملكة العربية السعودية الرامية لجعل قطاع التقنية المالية مساهما في الناتج المحلي المباشر بقيمة تقارب 4.5 مليار ريال سعودي بحلول عام 2025.

التوصيات

- ضرورة الاستفادة من التطور التكنولوجي بفتح تقنيات جديدة لتسهيل التمويل الرقمي ونشر وسائل الدفع الإلكتروني لزيادة معدلات النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية.

- بالرغم من التقدم الكبير الحاصل في التمويل الرقمي المستحدث وتبنيه عالميا إلا أنه توجد بعض التحديات التي تحول دون الاستفادة من مزاياه بشكل مطلق، لذا وجب النظر في طبيعة هذه التحديات والسعي إلى تخطيها.

- لابد على دولة المملكة العربية السعودية سن وتفعيل المزيد من القوانين واللوائح المتعلقة بالتمويل الرقمي والتكنولوجيا الحديثة وتحسين مستويات البنية التحتية للقطاع الرقمي لتعزيز التنمية الاقتصادية بها.

- ضرورة تكثيف الجهود وزيادة الاهتمام بالتمويل الرقمي، ونشر الوعي والثقافة المالية بأهميته للقطاع المالي بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام.

- ضرورة الاستفادة من تجربة المملكة العربية السعودية بالجزائر في مجال التمويل الرقمي، من خلال تبني هذا النوع من التمويل والعمل على توفير النصوص التشريعية والقوانين المنظمة والبيئة المحفزة، ووضع خطط وإستراتيجيات للتوجه نحو رقمنة التمويل.

قائمة المراجع

J. Environ. Res. Public Health19, Beyond GDP: The Need fod New Measures of progress,(2009), The pardee papers 3, Can Digital Finance Promote Comprehensive Carbon Emission Performance? Evidence from Chinese CitiesInt., 10255 https://doi.org/10.3390/ijerph191610255 01_18.

Munich Personal RePEc , Contesting digital finance for the poor 2020 MPRA Archive DIGITAL FINANCE AND ITS IMPACT ON FINANCIAL INCLUSION 2019*See* discussions, stats, and author profiles for this publication at: https://www.researchgate.net/publication/330933079 .

Digital Finance, New Urbanization and Regional Economic Growth—Empirical Analysis Based on Mesomeric Effect,(2022), Economic well-being and British regions: the problem with GDP per capita2009, Review of Social Economy https://www.scirp.org/journal/ib 56_ 74/

helaisa Marone, (2020) ,GDP per capita in advanced countries over the 20th century, Electronic journal 5, Measuring economic progress and well-being: How to move beyond GDP .Oxfam America: https://doi.org/10.13140/RG.2.14103.2089

Munich Personal RePEc Archive,(2018) , Impact of Digital Finance on Financial Inclusion and Stability, http://www.cgap.org/topics/digital-financial-services

Microfnance towards micro-enterprises development in rural Malaysia through digital finance, (2021), Discover Sustainability | https://doi.org/10.1007/s43621-021

Hindawi Journal of Environmental and Public , Research on the Impact Evaluation of Digital Finance on the Synergy between Economic Development and Ecological Environment Hindawi Journal of Environmental and Public Health Article ID 1714609 1_10 , https://doi.org/10.1155/2022/1714609

Management Science Letters homepage, The effect of digital finance on financial stability: www.GrowingScience.com/msl

The Nexus between Digital Finance and Economic Development: Evidence from China. Sustainability, (2021), 13, 7289. https://doi.org/ 10.3390/su13137289

Asian Journal of Economics, (2020), The Nigerian Digital Finance Environment and Its Economic Growth: Pain or Gain Finance and Management 2(2): 1-10, 2020; Article 01_10 , https://globalpresshub.com/index.php/AJEFM/article/download/824/767.

journal of Global strategic Management, (2017), What economic and social factors affect GDP per capita? A study on 40 countries, https://asosindex.com.tr/index.jsp?modul=articles-page&journal-id=1521&article-

Cenap Ilter .(2017) .What economic and social factors affect GDP per capita? A study on 40 countries .journal of Global strategic ManagementElectronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=2914765

صدام يوسف جميل دغش. (2018). أثر الدين العام على التنمية االإقتصادية في الأردن للفترة 1990-2015. قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إقتصاد المال والأعمال، جامعة آل البيت- السعودية.

رشا منير يوسف خضر. (2019). أثر جودة خدمة الصراف الآلي على رضا العملاء- دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية في قطاع غزة، قدم هذا البحث استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال بكلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية، غزة- فلسطين.

غنوش العطرة. (2015). إستخدام الانترنت كأداة لتقديم الخدمات البنكية وأثره على العمل البنكي- دراسة حالة البنوك الجزائرية. أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثامن عشر،جامعة محمد خيضر ، 266_278.

محمد عبد اللطيف زايد وآخرون، (2019). التأمين الرقمي- دراسة تطبيقية على قطاع التأمين السعودي، المجلة العربية للإدارة، المجل د39، العدد 1، جامعة دول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص 191_211.

أشرف محمد دوابه. (2018). التنمية الإقتصادية رؤية إسلامية. journal İslam Ekonomisi ve Finansı Dergisi، المجلد 4، العدد 2، جامعة صباح الدين زعيم، إسطنبول، ص 195-218.

حمزة جيلالي تومي، سارة مولاي مصطفى. (2021). الصيرفة الإلكترونية كآلية لعصرنة المصارف الجزائرية وضمان جودة الخدمة المصرفية - دراسة إستطلاعية لعينة من عملاء وكالات المصارف الخاصة بمدينة المدية ، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد:7 ، عدد: 1، أفريل، المركز الجامعي بتندوف، ص 624- 637.

مداح عرايبي الحاج، بارك نعيمة. (2010)، أهمية البنوك الالكترونية في تفعيل وسائل الدفع الالكترونية في الوطن العربي الواقع والآفاق، مجلة الإقتصاد الجديد، المجلد 1 العدد 1، جامعة خميس مليانة، ص 57- 75.

بسمة محمد إدريس الحريري. (2021). تأثير استخدام التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي: الدور المعدل للمعرفة المالية -دراسة تطبيقية على عملاء البنوك المصرية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية كلية التجارة، المجلد 2، العدد 2، الجزءالثالث، جامعة دمياط، مصر، ص 875- 906.

سيف علي حسين، وفاء حسين الحيدري. (2021). دور التمويل الرقمي في تحسين وتعزيز الشمول المالي- بحث تطبيقي في الجهاز المصرفي العراقي. مجلة دراسات مالية ومحاسبية JAFS، المجلد 16، العدد 57، المعهد العالي للدراسات المحاسبية و المالية - جامعة بغداد، ص 102- 118.

مصعب عبد الهادي دياب الشيخ خليل. (2015). دور أموال الزكاة في التنمية الإقتصادية- دراسة تطبيقية لقطاع غزة ، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

التقرير السنوي لبرنامج تطوير القطاع المالي. (2021). رؤية 2030 المملكة العربية السعودية. المملكة العربية السعودية، على الموقع التالي: https://www.vision2030.gov.sa/ar.

نشأت خليل قدورة عايش. (2017). مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في عملية التنمية الإقتصادية- دراسة تطبيقية على الشركات الفلسطينية في قطاع غزة، قدم هذا البحث إستكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إقتصاديات التنمية بكلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

قائمة المراجع باللغة الانجليزية:

Ghanouch El-Atrah, (2015), Use of the Internet as a tool for providing banking services and its impact on banking work- case study of Algerian banks, Economic and Administrative Research,(18), Venue University and State, pp 266-278.

Ashraf Mohamed Dawabah, (2018), Economic development is an Islamic vision, journal İslamic EkonomisiveFinansıDergisi, 4(2), Sabah al-Din Zeid University, Istanbul, pp 195-218

Annual report of the Financial Sector Development Programmers, (2021), Vision 2030 Saudi Arabia, Saudi Arabia, at the following website: https://www.vision2030.gov.sa/ar.

Hamza Djilali Tommy, Sarah Moulay Mustafa, (2021), Electronic banking as a mechanism for modernizing Algerian banks and ensuring the quality of banking service - survey of a sample of clients of private banking agencies in Medea, Journal of Knowledge Collections, 7(*1),* April, University Center of Tindouf, pp. 624-637.

Basma Mohamed Idriss Hariri, (2021), Impact of the Use of Digital Finance in Promoting Financial Inclusion- Modified Role of Financial Knowledge - Applied Study on Egyptian Banking Clients, Scientific Journal of Financial and Commercial Studies and Research Faculty of Commerce, 2(2), Part III, Damietta University, Egypt, pp. 875- 906.

Maddah Oraibi al-Hajj, Naima Bark, (2010), The importance of electronic banks in activating electronic means of payment in the Arab world, Reality and Prospects, New Economics Journal, 1(*1),* Khamis Milayana University, pp. 57-75.

Rasha Munir Yousef Khadr, (2019), The impact of the quality of the ATM service on customer satisfaction - an applied study on Islamic banks in the Gaza Strip, which updated the requirements for a master's degree in business administration at the Faculty of Economics and Administrative Sciences, Islamic University, Gaza, Palestine.

Saif Ali Hussein, Wafa Hussein Haidari, (2021), The role of digital finance in improving and promoting financial inclusion - applied research in Iraq's banking system, Journal of Financial and Accounting Studies, JAFS, 16(57), Graduate Institute of Accounting and Financial Studies, Baghdad University, pp. 102-118.

Saddam Youssef Jamil Dagsch, (2018), The impact of public debt on Jordan's economic development for the period 1990-2015, This thesis updated the requirements for a master's degree in finance and business economics, Al Beit University, Saudi Arabia.

Musab Abdul Hadi Diab Sheikh Khalil, (2015), The Role of Zakat Funds in Economic Development - Applied study of the Gaza Strip, This thesis updated the requirements for a master's degree in development economics, Islamic University, Gaza, Palestine.

Nachaat Khalil QadouraAish, (2017), The ICT sector's contribution to the economic development process - an applied study on Palestinian companies in the Gaza Strip, which updated the requirements for a master's degree in development economics at the Faculty of Commerce, Islamic University, Gaza, Palestine.